النقد النحويّ عند المراديّ المجرورات أنموذجًا

أ.د. أسيل عبد الحسين حميدي م. م. حسين عليوي حسين السيلاوي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية مديرية تربية بابل

Al- Muradi's Grammatical Criticism The entrained are a model

Prof.Dr. Aseel Abid El-Hussein Humaidi
University of Babylon\ College of Education for Human Sciences
Lec. Hussein Ulaiwi Hussein Abbood Al-Seelawi
Babylon Directorate of Education
husseinalhilly@yahoo.com

Abstract

In this research, I tried to explain the critical feature that was adopted by Al Hasan Ibn Qasim Al Muradi who was one of the unique Arab grammarians (died in 749 AH). There are two reasons behind studying such an object: The first is about the criticism field. This domain reflects the scientific ability and the intellectual production of the writer. Also it develops and increases the ideas. The second one is about the text that represents the body of the study. Any writer, who scrutinises the books of Al Muradi, will find mature science and grammatical intellect that can cover the opinions of the preceding grammarians; and will find out that it offers most of their critical opinions. This is due to the writer's wide scope of the grammatical thinking, and the knowledge about the roots of grammatical make up such as listening, measuring and... etc. As it is clear, this research contains a preface, two papers, and a conclusion.

Key Words: Criticism, Grammatical, Al- Muradi

المُلخَّص:

هذا بحثٌ حاولنا فيه إبانةَ الملمحِ النقديّ عند عالم من علماء العربية الأفذاذ ألا وهو الحسن بن قاسم المراديّ(ت749هـ)، وكان الدافع لدراسة هذا الموضوع أمرين: أحدهما: يتعلق بميدان النقد، هذا الميدان الذي يُبرز المقدرة العلمية والعطاء الفكري للمؤلف، وينّمي الأفكار ويمنحها الكمال والتطوّر، والآخر: يتعلق بالمتن الذي قامت عليه الدراسة، فالباحث المدقق في كتب المرادي يجد علمًا ناضجًا وفكرًا نحويًّا استوعب آراء النحويين السابقين له، متعرضًا لجلّ آرائهم بالنقد، يسعفه في كلّ ذلك عقلية نحوية مدادها الإلمام بأصول الصناعة النحوية من سماع وقياس وغيرها، وكما هو واضح في أثناء البحث هذا، واقتضت طبيعة البحث أن يكون على تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

الكلمات المفتاحية: النقد، النحوي، المرادي، المجرورات

التمهيد: النقد لغةً واصطلاحًا

النقدُ في اللُّغةِ هو تمييزُ الجيِّدِ من الرديءِ مِنَ الدَّراهم[1]، أمّا في الاصطلاحِ فيَعني الوقوفَ على النصِّ شعرًا كان أَم نثرًا؛ للكشفِ عن مواضعِ القوةِ والضَعفِ فيه[2]، وليس بخفيٍّ ما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي من وشيجة مشتركة.

أمّا النقدُ النحوي فيعني الوقوفَ على آراء العلماء إزاء المسائل النحوية، والعمل على تصويبها، فضلًا عن تدقيق الروايات وتوثيقها، والدفاع عن العلماء والانتصار لهم، والتماس الأدلة لآرائهم؛ بغية الوصول إلى الرأي الأصوب الذي يتفق وقواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغويّ السليم، ولا بدَّ للناقد عمومًا من أنْ يستندَ إلى الحجج والبراهين[3].

(1) ينظر: الصحاح:2/ 544(ن ق د)، ومقاييس اللغة:5/ 467(ن ق د)، وتاج العروس:9/ 230(ن ق د)
(2) ينظر: أصول النقد الأدبي:116.
(3) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري(رسالة ماجستير):15.

المبحث الأول: المجرور بحرف جر

المسألة الأولى: المجرور بعد اللام المقحمة

ذكر النحويون أنّ اللام قد تُزاد مقحمة بين المضاف والمضاف إليه؛ تقويةً للاختصاص[1]، ومثّلوا لذلك بقول الشاعر:

يا بُؤسَ لِلْحَربِ الَّتي وَضَعَتْ أَراهِطَ فَاسْتَرَاحوا[2]

وقولِهم: لا أبا لك ونحوه، وما يعنينا هنا العامل في ما بعد اللام، فذهب بعض النحويين إلى أنَّه مجرور بالإضافة، وذهب بعضهم إلى أنَّه مجرور باللام[3]، وقد اختار **المرادي** الرأي الثاني، محتكمًا في اختياره إلى الصنعة النحوية، إذ قال: " والمختار أنّه باللام؛ لمباشرتها، ولأنّ حرف الجر لا يُعلَّق عن العمل" [4]، وقد استعان وإنْ لم يُصرّح بذلك برأي من سبقه وهو ابن جني القاضي بأنَّ " الجرَّ في هذا ونحوه إنّما هو لِلّام الداخلة عليه وإنْ كانت زائدة، وذلك أنَّ الحرف العامل وإنْ كان زائدًا فإنّه لا بدَّ عاملٌ، ألا ترى إلى قوله:

بِحَسْبِك في القَومِ أنْ يَعْلَموا بِأَنَّكَ فيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرُّ

فالباء زائدة وهي مع ذا عاملة، وكذلك قولهم: قد كان من مطر،...ولا يجوز أنْ تكون (الحَرْب) من قوله: يا بؤس للحرب مجرورة بإضافة (بُؤس) إليها، واللام معلَّقة من قبل أنَّ تعليق اسم المضاف والتأول له أسهل من تعليق حرف الجر والتأوُّل له، لقوة الاسم وضَعف الحرف"[5].

أقول: إنّ النحويين قالوا في هذه التراكيب ونحوِها: إنَّ العامل في اللفظ هو حرف الجر، ولكن في المعنى هو معمول لِما قبلَه من فعل كما في قد كان من مطر، أو لعامل معنوي وهو الابتداء كما في قول الشاعر، ونظائر هذا كثير في العربية، ولكنّنا لا يمكن القول في تركيب لا أبا لك وأمثاله إنّ العاملَ في المعنى هو الإضافة؛ لأنّ ذلك سيؤول إلى جعل اسم (لا) معرفة وهذا لا يجوز كما سيتضح، أمّا في (يا بؤس للحرب) فيمكننا ذلك وإن كانت اللام مقحمة للضرورة[6].

وما اختاره المرادي هو الصحيح؛ ذلك بأنَّ الإضافة عامل معنوي، و(اللام) عامل لفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[7]، فضلًا عن ما ذُكر من أقوال النحويين.

ولو استقصينا تركيب النفي أعني(لا أبا لك) وأمثاله بالبحث، مبتغين الوصول إلى الحقيقة لوجدنا النحويين إزاء ذلك على ثلاثة أقوالٍ، وكما يأتي:

القول الأول: أَنَّها أَسماء مُضافَة إِلى المَجْرور بِاللَّامِ، وَاللَّام زائِدَة لا اعْتِدادَ بها وَلا تعلق، وَالخَبَر مَحْذوف، وهو رأي الجُمْهور[8] وَالإِضافَة هنا غير مَحْضَة كما في مِثْلك وَغَيْرك وشِبْهك ونَحْوك وغير ذلك[9]؛ لِأَنَّهُ لم يقْصد فِي أَب أَو أَخ معين، فَلم تعْمل (لا) فِي معرفَة، لذا زيدت اللَّام إصلاحًا للفظ؛ لِئَلَّا تدخل (لا) على ما ظاهره التَّعْرِيف.

القول الثاني: أَنَّها أَسماء غير مُضافَة عوملت مُعاملَة الْمُضاف في الْإِعْراب، وَالذي سوّغ هذا هو أنّ الْمَجْرور مع اللَّامِ مُتَعَلِّقَ بِمَحْذوف فِي مَوضِع الصّفة لَها، إذ بشِبْه الجملة التي بعدها يكتمل المعنى، معنى الموصوف بالصفة كما يتمّ معنى المضاف بالمضاف إليه، وَالْخَبَر أَيْضا مَحْذُوف، أي أنّهم اشترطوا كون الخبر غير الجار والمجرور، وَعَلِيهِ هِشام وابْن كيسان وابن مالك[10].

---

(1) ينظر: شرح المفصل:57/2، ومغني اللبيب:216/1، وشرح التصريح:33/3

(2) وهو لسعد بن مالك ينظر: الخصائص 703، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي:192، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي2/ 500، وخزانة الأدب 1/ 468، 473.

(3) ينظر: رصف المباني: 244-246.

(4) الجنى الداني: 151.

(5) الخصائص703، والبيت للأشعر الرَّقَبان الأسديّ، ينظر: النوادر في اللغة:289.

(6) ينظر: همع الهوامع:30/2، والنحو الوافي: 4/ 28-29.

(7) ينظر: نتائج الفكر في النحو: 226، و312، ورصف المباني: 245.

(8) ينظر: الكتاب: 2/ 276-277، والأصول في النحو: 389/1، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 23، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 276/2، وهمع الهوامع:465/1.

(9) ينظر: اللامات: 103.

(10) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 62/2-63، وتمهيد القواعد:3/ 1414-1415، وهمع الهوامع:465/1.

وجعل ابن السراج كما يفهم من كلامه الآتي أنّ ما ذكر في القول الثاني مرحلة تحوَّلَ عنها الكلام وآل إلى ما قيل في القول الأول، إذ قال: "إنَّ المعنى إذا قلت: لا أبالك، الانفصال، كأنّك قلت: لا أبًا لك فتنون لطول الاسم وجعلت (لك) من تمامه وأضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافًا وأضافوا وألزموا اللام لتدلَّ على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة"[1].

القول الثالث: أَنَّها مُفْرَدَة جاءَت على لُغَة الْقصر، وَالْمَجْرُور بِاللَّامِ لَهُوَ الْخَبَر وهذا قول الْفَارِسِي[2]، وَابْن يسعون[3] وَابْن الطراوة[4]، واختاره السيوطي؛ معللًا ذلك بسلامته من التَّأْوِيل وَالزِّيادَة والحذف خلافًا للوجهين السابقين فإنَّهما خلاف الأَصْل[5]، واستحسنه عباس حسن[6]، ولعلّ لغة القصر هذه هي لغة الذين يكرهون أنْ يكون الاسم على حرفين[7].

وثمة قول رابع انفرد العكبري بذكره وهو أنَّ الْألف نشأت عَن إشباع فَتْحة الباء[8].

أمّا الرأي الأول فبه حاجة إلى مناقشة من جوانب **عدة، أولها:** يتضح من كلامهم أنّ اللام هي التي جرّت ما بعدها على الرغم من قولهم إنّها زائدة، وما قبلها أضيف لِما بعدها، فكيف تكون مضافة إلى ما بعد اللام، واللام هي العاملة؟، فإنْ قلتَ إنَّها مضافة لفظًا قلت: هذا محال، وإنْ كان القصد أنَّها مضافة من حيث المعنى، فهذا يعني ما دخلت عليه (لا) معرفة وهذا غير جائز، فإن قلتَ: إنّ الإضافة غير محضة قلتُ: إنّها ليست كذلك بدليلين: **أحدهما:** أنّ ما كانت إضافته غير محضة إمّا أن يكون وصفًا أو معطوفًا على ما لا يكون إلّا نكرة، من مثل: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وقول العرب: كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها [9]، وهذه الألفاظ ليست كذلك، **والآخر:** إنّ هذه الألفاظ لو كانت إضافتها هنا غير محضة لوجب أن تكون كذلك في أيّ تركيب ترد فيه مضافة، وهي ليست كذلك، فلمّا أنْ كانت إضافتها في غير هذا محضة، لزم أنْ تكون في هذا الباب كذلك، وإلّا لزم عدم النظير[10].

وثانيها: إذا كان كما يقولون إنّ الإضافة غير محضة، فما الداعي إلى تحسين اللفظ بإقحام اللام؟ وإذا كانت الإضافة محضة وكان الداعي في ذلك قطع الإضافة لفظًا "حتى يصير كأنه غير مضاف"[11]؛ لِما توجبه (لا) من التنكير، كان ذلك – في ما أحسبُ – وهمًا؛ لأنّ الجانب المنظور منه هو جانب المعنى لا جانب اللفظ، وبذلك يثبت بطلان ادعاء زيادة اللام لغرض إصلاح اللفظ، ودليل مراعاتهم في ذلك جانب المعنى، معاملتهم (غيرك، ومثلك) معاملة النكرة على الرغم من أنّها مضافة إلى معرفة، فقالوا إنّ إضافتها غير محضة؛ لأنَّها لم تكتسب التعريف بالإضافة، وكذلك قولهم: **قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لَها**[12]، وقول الراجز:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ[13]

فظاهر ما دخلت عليه (لا) معرفة، إلّا أن المعنى – على الأرجح – قضيةٌ ولا فيصلَ لها؛ لأنّ أبا الحسن (عليه السلام) عُرف بأنَّه هو الفيصل في الحكومات، ومعنى قول الراجز: ولا عارفَ بطرق الصحراء الليلة؛ إذ إنّ العلم إذا عرف بخَلَّةٍ واشتهر بها بين الناس، صار لذيوع تلك الصفة كاسم الجنس فيُنزّل منزلة النكرة[14].

(1) الأصول في النحو: 389/1.
(2) ينظر رأي أبي علي الفارسي في الخصائص: 270، ولم يذكر هذا الرأي في كتبه، وإنّما تبنى الرأي الأول مع الجمهور، ينظر: كتاب الإيضاح:196-197
(3) هو أبو الحجاج يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون، التجيني الأندلسي الشنشي، عالم لغويّ، له كتاب(المصباح في شرح أبيات الإيضاح للفارسي). ينظر: الأعلام:256/8.
(4) ينظر رأي ابن الطراوة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:276/2.
(5) ينظر: همع الهوامع:465/1.
(6) ينظر: النحو الوافي:101/1.
(7) ينظر: الجمل في النحو: 241.
(8) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:1/ 241.
(9) ينظر: الكتاب: 2/54-55، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 61.
(10) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 60-61، وتمهيد القواعد: 3/1413-1414.
(11) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 276/2.
(12) القائل: هو عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) في الإمام عليّ (عليه السلام)، ينظر: جامع الدروس العربية:321/2.
(13) الرجز لبعض بني دبير في الدرر اللوامع:1/312-313، وبلا نسبة في الكتاب: 2/ 296، والمقتضب: 362/4، والأصول في النحو:382/1.
(14) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 166.

وثالثها: لو كانت هذه الألفاظ مضافة لوجب عليهم أن يقولوا في: لا أبا لي ولا أخا لي، لا أبِ لي ولا أخِ لي، فيكسرون الباء والخاء؛ إشعارًا بإضافتها إلى الياء، ولمّا لم يفعلوا ذلك دلّ على أنهم لم يقصدوا الإضافة [1] ثمّ إن المضاف إلى ياء المتكلم لا يعرب بالحروف بل بالحركات المقدرة[2]، إذًا ما وجه وجود الألف؟!

ورابعها: "أنّ من شأن المضاف أن يجرّ المضاف إليه وإلّا فلا إضافة"[3].

وأمّا الرأي الثالث فقد استحسنه أبو علي الفارسي كما ذكر ذلك تلميذه ابن جني، قائلًا:" ويحسِّنه أنّك إذا حملتَ الكلام عليه جعلت له خبرًا، ولم يكن في الكلام فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر"[4]،بينما عدّه ابن عصفور فاسدًا، مستدلًا **بدليلين: أحدهما:** أن العرب قاطبة تقول: لا أبا لك، ولو كان كما يرى ابن الطراوة لما كان الأمر كذلك، **والآخر:** أنّ العرب أيضًا تقول: لا يديْ لك، بحذف النون، وكما هو مقرر أنّ النون تحذف للإضافة، وبذلك يستدل على أنّ اللام زائدة، وحذفت النون للإضافة[5].

أقول – وإن كنت لستُ من أنصار هذا الرأي – إنّ ما استدلّ به ابن عصفور مردود بأن ما احتجّ به من أنّ العرب تقول: لا أبا لك قاطبة بالألف صحيح، غيرَ أنّ الوجه الصحيح لهذا التركيب هو أن يعامل معاملة المضاف لا أنّه مضاف – كما ثبت ذلك – والتنوين قد يحذف للتخفيف، وأمّا ما احتج به من حذف النون من (يدين) فهو مردود أيضًا بأن النون قد تحذف من الكلام بسبب الطول، وإنْ كان قد ردّ على هذه الحجة بأن هذا الحذف من ضرورات الشعر[6]، قلت: إذا صحّ هذا فإنّ حذف النون للتخفيف وارد في غير موضع في العربية لا سيما إذا كان الحذف لا يؤدي إلى اللبس كما هو الحال في هذا التركيب، إذ بوجود اللام يُعلم عدم الإضافة.

وخلاصة القول **أنّ الوجه الراجح هو الرأي الثاني** وإنّ اللام والمجرور بها في قولهم: (لَا أبالك)ونحوه إمّا أن تكون هي الخبر أو تكون صفة متعلقة بمحذوف، وأضاف العكبري إلى ما سبق كونها للتبيين والتقدير: أعني لك[7]، ومهما تعددت الآراء فاللام هي العاملة، ولكن كما ثبت ليس هناك تنازع على العمل في ما بعدها بين الإضافة وحرف الجر، وكذلك اللام هي العاملة في (يا بؤس للحرب).

المسألة الثانية: محلّ الجملة الواقعة بعد(حتّى) الابتدائية

اختلف النحويون في محلّ الجملة الواقعة بعد (حتّى) الابتدائية، فانقسموا على فريقين:

الفريق الأول: أنها جملة مستأنفة لا محلَّ لها من الإعراب، وهو رأي الجمهور[8].

الفريق الثاني: يرى أن يكون لها محلٌّ من الإعراب وهو الجر بها، وهذا مذهب الزجاج[9] وابن درستويه[10].

واحتجَّ الجمهور بأن ما له محلّ إعرابي من الجمل هو ما يقع موقع المفرد، من ذلك الجملة التي تقع خبرًا أو نعتًا أو حالاً أو غير ذلك، وإذا لم تقع موقع المفرد فينبغي ألّا يحكم لها بموضع من الإعراب كما في هذه الجملة[11]، ولهذا قرّر النحويون أنّ الجملة الابتدائية جملة ليس لها محلّ من الإعراب، ومن أمثلتها الجملة الواقعة بعد(حتّى) الابتدائية.

وقد ضعّف **المراديّ** ما ذهب إليه الزجاج وابن درستويه، مستدلًا بما ذكره ابن الخباز (ت637هـ) بصدد ذلك، قال: " والجملة بعدها لا محلَّ لها من الإعراب، خلافًا للزجاج، فإنّه ذهب إلى أنّ (حتّى) هذه جارة، والجملة في موضع جر بـ(حتّى)، وهو ضعيف،

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 61، وتمهيد القواعد: 1414/3.
(2) ينظر: النحو الوافي:101/1.
(3) شرح التصريح: 1/ 644.
(4) الخصائص:270.
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:276/2.
(6) ينظر: المصدر نفسه:277/2.
(7) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:243/1.
(8) ينظر: ارتشاف الضرب: 1619/3، ومغني اللبيب:386/2، وهمع الهوامع:332/2.
(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:1/ 286.
(10) ينظر رأي ابن درستويه في ارتشاف الضرب: 1619/3، ومغني اللبيب:386/2.
(11) ينظر: أسرار العربية:267- 268.

قال ابن الخباز: لأنَّه يُفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف"[1]، وهو الحقُّ؛ لما ذكر فضلًا عن أنّ حروف الجر لا تُباشرُ الجمل في الكلام الفصيح[2]، بعبارة أخرى إنّ الأخذ برأي الزجاج وابن درستويه يؤول بنا إلى أحد أمرين كلاهما ممتنع، أحدهما: تعليق حرف الجر عن العمل، والآخر: مباشرة حرف الجر للجمل.

المسألة الثالثة: الجر بـ(لعلّ)

المجمع عليه أنّ (لعلّ) حرفٌ مشبهٌ بالفعل يُفيدُ الترجي، شأنُها شأن أخواتها تنصب المبتدأ اسمًا لها وترفعُ الخبر خبرًا لها[3]، إلّا أنّ بني عُقَيْل تجرُّ بها، سواءٌ أ ثابتةً كانت اللام الأولى أم محذوفةً، وسواءٌ أ مفتوحًا كان آخرُها أم مكسورًا[4]، وهذه اللغة نقلها غير واحد من أئمة اللغة، وأعني أبا زيد الأنصاري[5]، والفراء[6] والأخفش[7]، وما جاء من هذه اللغة قول شاعر عُقَيْل وهو كَعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبي الْمِغْوارِ مِنْكَ قَريبُ [8]

بجر لفظ (أبي)، وقول الآخر:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنا بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَريمُ[9]

بجر لفظ الجلالة (الله)، وقول الآخر:

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُني عَلَيْها جِهارًا مِنْ زُهيرٍ أَوْ أَسيدِ[10]

بجر لفظ الجلالة أيضًا، وقول الآخر:

عَلَّ صُروفِ الدَّهْرِ، أَوْ دولاتِها يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ، مِن لَمّاتِها
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ، مِنْ زَفَراتِها[11]

بجر لفظ (صُروف).

ولم يكن موقف النحويين واحدًا إزاء ذلك، بل كانوا على أربعة مواقف:

الموقف الأول: الحكم بشذوذه وعدم القياس عليه، وهذا مذهب الزجاجي[12].

الموقف الثاني: إنكار الجر بها والبحث عن وجه لما ورد من ذلك وهو موقف أبي علي النحوي وابن عصفور، إذ يرى أبو علي أنّه لا دليلَ على الجر بـ(لعلّ) في ذلك؛ إذ تأوّل البيت الأول وعدّه من المحتملات، فالأصل عنده (لعلّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ) فحذف ضمير الشأن وهو اسم لعلّ، ولام لعلّ الثانية تخفيفًا، وأدغم الأولى في لام الجر مكسورة كانت أم مفتوحة، وكذلك حذف موصوف (قريب)[13]، وتبعه ابن عصفور في هذا في حال كون لامها الثانية مفتوحة إلّا أنّه لا يرى حذف هذه اللام، بل يرى أنّ حرف

(1) ينظر: الجنى الداني: 505.
(2) ينظر: تمهيد القواعد:6/ 2998.
(3) ينظر: اللامات:136.
(4) ينظر: توضيح المقاصد:739/2.
(5) ينظر: النوادر في اللغة:218.
(6) تنظر رواية الفراء في شرح التسهيل لابن مالك: 186/3. ولم أعثر على ذلك في كتابه معاني القرآن، وما وجدته هو نصب ما بعد(علّ) محذوفة اللام في قول الشاعر: علّ صروفَ..، ينظر: معاني القرآن: 9/3.
(7) ينظر: معاني القرآن للأخفش:131/1.
(8) ينظر: النوادر في اللغة:218، ويروى (جهرة) بدلًا من(دعوة) في موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:78.
(9) لم ينسب لقائل معين، ينظر: شرح ابن الناظم:256، والتذييل والتكميل:181/5، والمقاصد النحوية:1197/3.
(10) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: 47/2، والتذييل والتكميل:181/5، وتمهيد القواعد:3053/6.
(11) البيت مجهول القائل ينظر: الخصائص: 254، وشرح الكافية الشافية:1554/3، والمقاصد النحوية:1878/4.
(12) ينظر: اللامات: 136
(13) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى إيضاح الشعر:87-88.

الجر حُذِف وبقي عمله[1]، وقد اعترف ابن عصفور بتكلُّف هذا، إذ قال: " وإنّما تُكلّف ذلك لأنّ (لعلّ) قد استقرّ فيها الاسم ورفع الخبر فلا تخرُج عمّا استقرَّ فيها إن أمكن"[2].

أمّا إذا كانت مكسورة اللام فهي حرف جر عنده ولا تتعلق بشيء بمنزلة (لولا) إذا دخلت على المضمر في مذهب سيبويه[3].

وتأول بعضهم ذلك على تقدير مضاف محذوف, والتقدير: لعل جواب أبي المغوار، ولعل قضاء الله فضلكم, ولعل قضاء الله يمكنني عليها, فحذف المضاف, وأقيم المضاف إليه مقامه, على حد قراءة من قرأ﴿وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾ [الأنفال: من الآية ٦٧] بجر لفظ (الآخرة)[4].

وذكر المالقي أنّ بعض النحويين خرّج البيت الأول على أنّ (لعًا) كلمة تقال للعاثر، واللام للجر، والكلام الذي بعدها جملة قائمة بنفسها، والموصوف محذوف، تقديره: فرج، أو شبهه[5].

الموقف الثالث: القول بأنها حرف جر زائد دخل على المبتدأ، فهي كالباء في (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)' و (لولا) في نحو: لولاي لكان كذا، و(رُبّ)، نحو: ربّ رجلٍ يقول ذلك، والجامع بين الباء الزائدة و(لعلّ) عدم التعلُّق بعامل، وإلى هذا ذهب ابن هشام وابن عقيل[6].

والأصوب – إذا أردنا إخضاع هذه اللغة للفصحى – أن نقول إنّها حرف جر شبيه بالزائد؛ إذ لها منزلة بين منزلتين، فهي تشبه الزائد في أنّها لا متعلق لها، وتشبه الأصلي في دلالتها على معنى خاص وهو الترجي، وعليه فتشبيههم إياها بـ(الباء) الداخلة على المبتدأ، وبـ(لولا) الداخلة على المضمر فيه نظر[7].

الموقف الرابع: منهم من جعل ذلك لغة فلم ينكرها ولم يخضعها لمقاييس الفصحى ولذلك لم يرمِها بالشذوذ وهذا مذهب الكثير من النحويين[8].

وقد نعت **المرادي** رأي أبي علي بالضعف قائلًا: " وهذا ضعيف، من أوجه: **أحدها:** أنَّ تخفيف (لَعَل) لم يسمع في غير هذا البيت، و**الثاني:** أنَّها لا تعمل في ضمير الشأن، و**الثالث** أنَّ فتح لام الجر مع الظاهر شاذ، ونقل بعضهم هذا التخريج عن الفارسي، على رواية من كسر لام (لَعَلِّ أبي المغوار) فلا يلزمه الاعتراض الثالث"[9].

ونقل أيضًا ما قاله المالقي ونعته بالبعد، قال" وهذا بعيد أيضًا"[10]، ثم بيّن موقفه النقدي إزاء هذه المسالة قائلًا:" وإذا صحت الرواية بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد"[11]

واضحٌ أنَّه سلك مسلك الفريق الرابع الذي يثبت أنّ هذه لهجة فلا داعي لتلك التأويلات، وهو الصحيح ؛ لتجنّب إقحام اللهجات في العربية الفصحى وإخضاعها لقواعدها، فإنّ ذلك يرهق الدارسين ويعقد اللغة، والأولى الاكتفاء بتدوين تلك اللغات من غير محاولة ليّ التراكيب اللهجية لتنسجم وقواعد الفصحى.

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور:427/1.
(2) المصدر نفسه والجزء والصحيفة أنفسهما.
(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور:427/1-428، وينظر رأي سيبويه في الكتاب:375/2.
(4) ينظر: التذييل والتكميل:182/5. ولم أعثر على نسبة هذا الرأي. وهذه قراءة سليمان بن جماز، ينظر: المحتسب:282/1.
(5) ينظر: رصف المباني: 375.ولم أعثر على نسبة هذا الرأي.
(6) ينظر: مغني اللبيب:286/1، وشرح ابن عقيل:5/3.
(7) ينظر: منحة الجليل مطبوعة بهامش ابن عقيل:5/3.
(8) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 539/2، والتذييل والتكميل:312/11، وتوضيح المقاصد: 739/2.
(9) الجنى الداني: 531-532.
(10) المصدر نفسه: 532.
(11) المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

المبحث الثاني: المجرور بالإضافة

المسألة الأولى: إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه أ محضة هي أم غير محضة؟

الإضافة في العربية نوعان: إضافة محضة(معنوية)، وإضافة غير محضة(لفظية) على نية الانفصال[1]، واختلف النحويون في إضافة المصدر أمحضة هي أم غير محضة؟، وإليك بيان ذلك:

المذهب الأول: ذهبَ الجمهور إلى أنّ إضافةَ المصدر إلى مرفوعه أو إلى منصوبه محضةٌ[2]، وتابعَهم ابنُ مالك، والجوجريُّ، والأشمونيُّ[3]

المذهب الثاني: ذهب ابن بَرهان وابن الطراوة[4] إلى أنّ إضافته غير محضة، واستند ابن برهان إلى أنَّ المجرور بالمصدر مرفوعُ المحلّ أو منصوبُه كـ(قيام زيدٍ، وأكْل الطعامِ)، ومن هنا فالمصدر يشبه الصفة[5]، وإضافة الصفة غير محضة، واحتجّ ابن الطراوة بِأَن عمل المصدر بالنيابة عَن الفِعْل وعمل الصفة بالشبه، والعمل بالنيابة أقوى من العمل بالشبه بِدَليل اختصاص الصفة بِبَعْض الأزمنةِ والمصدر غير مختص بزمن دون آخر، وَإِذا كانَ المصدر أقوى كانَ الحكم لَهُ بِحكم الْفِعْل فِي عدم التَّعْرِيف أولى[6].

وكان للمرادي وقفةٌ نقديةٌ إزاء هذه المسألة، فقد صحّحَ مذهبَ الجمهور محتكمًا إلى السماع، قال: " ذهب ابن بَرهان وابن الطراوة إلى أنَّ إضافةَ المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غيرُ محضة، والصحيحُ أنَّها محضة؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

إِنَّ وَجْدي بِكَ الشَّديدَ أَراني عاذِرًا فيكَ مَنْ عَهدْتُ عَذُولا "[7]

وقال في كتابه (شرح التسهيل): " الدليلُ على أنَّ إضافةَ المصدرِ محضةٌ من أوجه: **أحدها:** أنّ إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها، فجاز أن ينوى انفصالها باعتبار آخر بخلاف المصدر، **الثاني:** أنّ الصفةَ المذكورة واقعةٌ موقع الفعل المفرد والمصدر واقع موقع حرف [مصدر موصوف][8] بالفعل، والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك، **الثالث:** أنّه قد ورد السماع بتأكيده ونعته بالمعرفة، فمن تأكيده قول الشاعر:

فَلَو كَانَ حُبِّي أَمَّ ذِي الوَدْعِ كُلَّهُ لَأَهْلَكَ ما لَمْ تَسْتَمِعْهُ الْمَسارِح[9]

ومن نعته... إنّ وجدي بك.... وبهذا بطُل مذهب ابن بَرهان"[10]

ولو تتبعنا ما استدلّ به المرادي لوجدنا أنه متابعٌ جلّ ما استدلّ به ابن مالك على ضعف رأي ابن بَرهان[11]، إلّا أنَّه استدرك عليه توكيده بالمعرفة.

والرأي الراجح مذهب الجمهور، بدليل ما يأتي فضلاً عمّا ذكر:

أولًا: لمّا كان المصدر وهو مضاف أكثر دورانًا في العربية منه وهو غير مضاف كان الحكمُ بأن إضافته غير محضة خلافَ المعتاد، لما يؤول ذلك إلى جعل ما هو أقلُّ استعمالًا أصلًا[12].

ثانيًا: انتفاء لَوازِم التنكير من دُخول (ربّ) و(ال) ونعته بالنكرة[13].

(1) ينظر: شرح المفصل: 2/272-276.
(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1805.
(3) ينظر: شرح التسهيل:228/3، وشرح شذور الذهب للجوجري:2/ 580، وشرح الأشموني:375/3،
(4) ينظر رأي ابن برهان وابن الطراوة في شرح الأشموني: 375/3.ولم أعثر على رأي ابن برهان في كتابه(شرح اللمع)
(5) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك: /228،وشرح التسهيل للمرادي:745-746،وهمع الهوامع:/505.ولم أجد احتجاج ابن برهان في كتابه(شرح اللمع)
(6) ينظر: همع الهوامع: 505/2.
(7) توضيح المقاصد: 786/2- 787، والشاهد لم ينسب إلى قائل معيّن، ينظر: المقاصد النحوية:1292/3، وهمع الهوامع: 506/2، وشرح الأشموني:375/3.
(8) هكذا ورد في النص، والصحيح: مصدري موصول، إذ في اللفظ الأول حرف ساقط، وفي اللفظ الثاني تصحيف.
(9)البيت مجهول القائل، ينظر: المعجم المفصّل في شواهد العربية:92/2.
(10) شرح التسهيل للمرادي:746.
(11) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:228/3.
(12) ينظر: المصدر نفسه والجزء والصحيفة أنفسهما.
(13) ينظر: المصدر نفسه والجزء والصحيفة أنفسهما، وهمع الهوامع: 505/2.

ثالثًا: وأرى أنْ لو كانت إضافةُ المصدر غيرَ محضة ولم يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفةِ لصحّ وقوع ذلك المصدر اسمًا لـ(لا) النافية للجنس، ولمّا لم يسمع ذلك، دلّ على أنّ إضافته محضة.

المسألة الثانية: جواز جرّ معمول الصفة المشبهة المشتملة على ضمير

من صور استعمال الصفة المشبهة أن تضاف إلى معمولها المشتمل على ضمير، نحو: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهِهِ، بإضافة الصفة(حسن) إلى لفظ(وجهه)، وكان النحويون إزاء ذلك على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: قصر هذا التركيب على الشعر، والحكم برداءته، وهو رأي سيبويه [1].

الرأي الثاني: الحكم بالمنع مطلقًا، وهو رأي المبرد[2].

الرأي الثالث: الجواز في السعة، وهو رأي الكوفيين[3]، محتجين بوروده في الحديثِ النبويِّ الشريفِ، كقوله(صلّى الله عليه وآله وسلّم) في حديث أم زرع: "صِفْرُ وِشاحِها"[4]، وفي حديث الدجال: "أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنى"[5]، وكقولهم في وصف النبي –صلى الله عليه وسلم: "شَثْنُ أَصابِعِهِ" [6]، وجوازه مشوبٌ بالضعف؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه، وقد صححه غير واحد[7].

أمّا موقف **المراديّ** النقديّ فقد صحح مذهب الكوفيين مستدلًا بالنصوص المذكورة آنفًا، إذ قال:" وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كلِّه، وهو الصحيح،... ومع جوازه ففيه ضعف، لأنّه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه"[8].

ولكن ما مسوّغ جوازه؟، وما سبب ضعفه أو رداءته؟

ذكر بعض النحويين أنّ الأصل في هذا التركيب هو رفع معمول الصفة على الفاعلية وإضافته إلى ضمير، ففي قولهم: زيد حسن وجهه، تعود (الهاء) إلى (زيد)، فنُقل الضمير (الهاء) إلى الصفة، وصار موضعه الرفع، واستكنّ فيه، فلا معنى لإعادته، ولهذا حكم عليه بالرداءة تارة وبالضعف تارة أخرى.

أمّا وجه جوازه أن جُعل الضمير عوض الألف واللام؛ لأنّ الإضافة تُعاقب (ال)، وبقي الضمير الأول على حاله مرفوعًا، فعاد على الاسم الأول ضميران مرفوع ومجرور، فصار كقولك: (زيدٌ ضارِبٌ غلامَهُ) ففي (ضارِب) ضمير عائدٌ على (زيد) مرفوع، وفي (غلامه) ضمير عائدٌ إليه مجرور[9].

أقول: وما الدليل على نقل هذا الضمير؟! فما هي إلّا فلسفة ألجأهم إليها العامل النحوي، إذ ألزموا هنا أنّ الوصف إنْ لم يرفعِ الظاهرَ فلا بدَّ من أنْ يتحمل ضميرًا مستترًا[10]، وإذا ما نظرنا إلى التركيب من حيث المعنى فلا نجد فيه ضعفًا أو قبحًا؛ لأن المعنى لا يطلب ذلك التقدير، ثم لِم نُقِل ذلك الضمير ثم تحول من ضمير جر إلى ضمير رفع، ثم أضيف المعمول مرة أخرى إلى ضمير في صورة الضمير المنقول ثم سوغ بكونه معاقبًا للألف واللام.

وبتسليمنا بوجود هذين الضمرين يتعارض في هذا التركيب سماعٌ فصيحٌ، وقياسٌ فيه قبحٌ منشؤُهُ تكرارُ الضمير، فبأيِّهما يُؤخذُ؟ أقولُ بما ذكره الشاطبيّ من أَنَّ القياس غير معتبر مع السماع؛ ذلك بأنّ القياسَ تابِعٌ السماعَ لا متبوعٌ له، فالأولى إجازة هذا الاستعمال أخذًا بالسماع[11].

---

(1) ينظر: الكتاب:199/1.
(2) ينظر رأي المبرد في شرح التسهيل 3/ 96. ولم أعثر عليه في ما رجعت إليه من كتبه كـ(المقتضب).
(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 96، وشرح التصريح:284/3.
(4) من حديث أم زرع، أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، صحيح مسلم:1902/4، برقم 2448، وفيه(وصفرُ ردائِها).
(5) أخرجه البخاري في بابُ قَوْلِ اللَّهِ:﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِها﴾ [مريم: من الآية ١٦]، صحيح البخاري:167/4، برقم 3441.
(6) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب الجعد، صحيح البخاري:162/7، برقم 5910: "عن أنس: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- شثن القدمين والكفين". وعليه فلا شاهد فيه.
(7) ينظر: شرح ابن الناظم: 322، وشرح التصريح:284/3، وشرح الأشموني:143/4.
(8) شرح التسهيل للمرادي: 681.
(9) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:56/2، وشرح المفصل: 6/ 131-132.
(10) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 415
(11) ينظر: المقاصد الشافية:428/4.

المسالة الثالثة: الجارّ لتمييز (كم) الخبرية

الثابت لدى النحويين أنّ مميز (كم) الاستفهامية يكون منصوبًا، نحو: كم جَريبًا أرضُكَ؟، ومميز (كم) الخبرية يكون مخفوضًا، نحو: كَمْ رَجُلٍ أَفْضَلُ منْكَ[1] على الأكثر، إلّا أنهم اختلفوا في الجارّ، فكانوا على فريقين:

الفريق الأول: يرى أنَّه مجرورٌ بإضافة (كم) إليه، وهو مذهب سيبويه، قال: "واعلم أنَّ (كم) في الخبر بمنزلة اسمٍ يَتَصَرَّفُ في الكلام غير مُنَوّنٍ، يَجُرُّ ما بعدَه إذا أُسقِط التنوينُ، وذلك الاسم نحو: مئتي درهمٍ، فانجرَّ الدرهم؛ لأنَّ التنوين ذهب ودخل في ما قبلَه"[2]، وتابعه في ذلك المبرّد، وابن السرّاج، وابن الورّاق (ت381هـ)، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك[3].

الفريق الثاني: يرى أنّه مجرور بـ(مِن) مضمرة، وهو رأي الفراء، إذ قال: " ومن خفض قال: طالت صُحبة (مِن) للنكرة في (كم)، فلمّا حذفناها أعملنا إرادتها، فخفضنا؛ كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ عافاك الله، فخفض، يريد: بخير"[4] ونسبه بعض النحويين إلى الخليل[5].

وصحّح **المراديّ** الرأي الأول، قائلًا: "ذهب الفراء إلى أن الجر بعد الخبرية بمن مقدرة، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنّه بإضافة (كم)؛ إذ لا مانع من إضافتها"[6]، ويستشف من قول المرادي أنّه أراد القول بأنَّه لا داعيَ يدعو إلى ترك الظاهر واللجوء إلى تقدير عامل ما دام المانع من القول بالإضافة منتفيًا، بمعنى آخر أراد القول إنّ في ذلك تكلفًا من غير ضرورة.

ويمكنني تعضيد رأي المرادي من جهة أخرى، أعني البحث عن علة جر تمييز (كم) الخبرية، فالمتتبع لذلك يجد ما يأتي:

أولًا: أنَّها نقيضة (رُبَّ) في معناها، فلمّا وجب الجرّ بـ(ربّ) وجب الجرّ بنقيضتها[7].

ثانيًا: أنَّها للتكثير، والعرب إنَّما تكثر بالمئة والألف، ولمّا كان تمييز هذا النوع من الأعداد مجرورًا كان تمييز الخبرية مجرورًا أيضًا[8].

ولمّا لم يُجَرَّ ما بعد (رُبَّ) ولا مميز المئة والألف بـ(من)، كان تمييز (كم) كذلك، ولمّا كانت الإضافة عند النحويين بمعنى (اللام) أو (من) أو (في) وهو – عندي – تفسير معنى لا تفسير إعراب، كان تقدير (من) هنا من هذا الباب، ثمّ هل من التيسير أن نقولَ إن الجارّ للمضاف إليه هو حرف جر مقدّر؟!!

فإنْ قلت: إنَّ قولك هذا مردودٌ بورود (من) ظاهرة قبل التمييز، قلتُ: نعم، إنَّ هذا استعمال فصيح واردٌ في أفصح النصوص، كقوله تعالى:﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، إلّا أنَّ لهذه التراكيب دواعي معنوية أو لفظية كإصلاح اللفظ أو لدفع اللبس وليس مناسبًا شرحها هنا.

المسألة الرابعة: جواز مجيء تمييز (مئة) جمعًا مجرورًا

1. المقرر لدى النحويين أنّ تمييز العدد (مئة) يكون مفردًا[9] خلافًا للقياس كما سيأتي، إلّا أنّ الفراء قد جوّز أن يكون جمعًا مجرورًا، إذ قال: "ومن العرب من يضع السنين فِي موضع سنة فهي حينئذ فِي موضع خفض لمن أضاف"[10]، وتبعه أبو علي النحوي في ما نقل عنه، قال أبو حيّان: "وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هَذِهِ تُضَافُ فِي الْمَشْهُورِ إِلَى الْمُفْرَدِ، وَقَدْ تُضَافُ إِلَى الْجَمْعِ"[11] وأجاز ذلك أيضًا ابن مالك، والجوجري[12]، وحجتهم في ذلك قراءة حمزة (ت156هـ) والكسائي وخلف (ت229هـ)[1] وغيرهم[2] لقوله تعالى:

(1) ينظر: الكتاب: 2/160- 161، والمقتضب: 3/59، ومغني اللبيب:1/185.
(2) الكتاب: 2/161.
(3) ينظر: المقتضب: 3/ 59-60، والأصول في النحو: 1/318، وعلل النحو: 548، وأسرار العربية: 215، وشرح المفصل: 4/205-206، وشرح الجمل: 2/ 46-47، وشرح الكافية الشافية:4/1710.
(4) معاني القرآن: 1/169.
(5) ينظر: شرح الكافية الشافية:4/1710.
(6) ينظر: توضيح المقاصد: 3/1338.
(7) ينظر: علل النحو:548، وأسرار العربية: 215، ورأى سيبويه أنها تضارع(ربّ). ينظر: الكتاب:2/161. لأنها عند سيبويه للتكثير لا للتقليل.
(8) ينظر: علل النحو: 548-549، وشرح الجمل لابن عصفور:2/46-47.
(9) ينظر: العدد في اللغة، لابن سيده:35.
(10) معاني القرآن للفراء: 2/138.
(11) البحر المحيط: 7/ 164.
(12) ينظر: شرح الكافية الشافية:3/1667، وشرح شذور الذهب: 2/854.

﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[الكهف: من الآية ٢٥]، بحذف التنوين، بينما رمى المبرد ذلك بالخطأ، قال: "وَهَذا خطأٌ فِي الْكَلام غير جائِز وَإِنَّمَا يجوز مثْله فِي الشّعْر للضَّرورَة"[3]، وردّ **المرادي** على المبرد، قائلًا:" وكلامه مردودٌ بالقراءة المتواترة "[4].

أقول: ممّا يقوي القول بجواز مجيء تمييز (مئة) جمعًا أنّ هذه القراءة جاءت على الأصل؛ إذ الأصل أن يكون تمييز الأعداد جميعها جمعًا مجرورًا، إلّا أنّه عدل عن هذين الأصلين في بعض الأعداد لعلة[5] لا مجال لذكرها هنا، واكتفي بقول ابن الوراق: " فَأَما مئَة دِرْهَم، وَألف دِرْهَم، فَالْقِيَاس أَن يُقَال: مئَة الدَّرَاهِم، وَألف الدَّرَاهِم، وَلَكنَّهم حذفوا لفظ الْجمع اسْتِخْفافًا، فاجتزوا بِلَفْظ الْوَاحِد"[6]، وغير ذلك من العلل التي ذكرها النحويون[7].

الخاتمة

- لم يكن المرادي متعصبًا لمذهب معيّن أو لنحوي من دون آخر، بل احتكم في قبول الآراء ورفضها على ما تمليه عليه قواعد الصنعة النحوية والمعنى وما تجود به قريحته من فكرٍ وقّاد، لذا لم يكن في آرائه أسير فكر نحويّ محدد، كما هو واضح في أثناء هذا البحث.
- وقف المراديّ موقف المتأخرين من النحويين إزاء القراءات القرآنية، والحديث النبويّ الشريف، إذ اتَّخذ كلًّا منهما دليلًا استدلَّ به في تحليلاته النحوية عمومًا، وفي مواقفه النقدية خصوصًا.
- بان للباحث أنّ من أدلة المرادي التي استدلّ بها في آرائه النقدية الاستدلال بآراء السابقين له، مصرحًا بأسمائهم تارةً، وغير مصرحٍ تارةً أخرى.
- اتضح للباحث أنّ المرادي قد احتجَّ في بعض موافقه النقدية بقلة السماع.
- كشف البحث أنّ المرادي كان ميسِّرًا نحويًا، فمن مصاديق ذلك موقفه إزاء لغة عُقَيْل المتمثلة بالجر بـ(لعلّ)؛ إذ رأى أنَّ رواية الأئمة إذا صحّت فلا داعي لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد.
- تنوعت أحكام المرادي النقدية، فكانت بين ترجيح، أو تأييد، أو تضعيف أو تخطئة.

موارد البحث

القرآن الكريم

أوّلًا: الكتب المطبوعة

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1998م.
2. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري(ت577هـ)، عُني بتحقيقه محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت.
3. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ/1996م.
4. أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ط10، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1994م.
5. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركليّ الدمشقيّ (ت1396هـ)، ط15، دار العلم للملايين، 2002م.

(1) ينظر: الكنز في القراءات العشر: 544/2، والنشر في القراءات العشر:310/2.
(2) ينظر: البحر المحيط: 7/ 164.
(3) المقتضب: 171/2.
(4) توضيح المقاصد: 1324/3.
(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية:3/ 303، و304، و305، و306.
(6) علل النحو: 662.
(7) المصدر نفسه: 662-663.

6. الإيضاح، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النحويّ(ت377هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1432هـ/2011م.
7. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
8. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي(ت1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ت.
9. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 2005م.
10. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المراديّ (ت749هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428هـ/2008م.
11. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت1364هـ)، ط28، المكتبة العصرية، بيروت، 1414هـ/1993م.
12. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ/1995م
13. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المراديّ (ت749هـ)، تحقيق طه محسن، مؤسسة الكتب، 1396هـ/1976م.
14. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ/1997م.
15. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، ط1، عالم الكتب، 1433هـ/2012م.
16. الدُّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطيّ(ت1331هـ)، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1999م.
17. رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي(ت702هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.
18. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت769هـ)، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث، ودار مصر للطباعة، القاهرة، 1400هـ/1980م.
19. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط1، دار الكتب العلمية،1420هـ/2000م.
20. شرح الأبيات المُشكلةِ الإعرابِ المسمّى (إيضاح الشعر)، أبو علي الفارسيّ(377هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، دارة العلوم والثقافة، بيروت، 1407هـ/1987م.
21. شرح الأَشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى(ت929هـ)، حقّقه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1363هـ/1944م.
22. شرح التسهيل، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (ت672هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر، عمان، 1410هـ/1990م.
23. شرح التسهيل، حسن بن قاسم المراديّ(749هـ)، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة، 1427هـ/2006م.
24. شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، ط1، دار السلام، القاهرة، 1428هـ/2007م.

25. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، حقّقه وشرح شواهده أحمد السيِّد سيِّد أحمد، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغنيّ، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
26. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، د.ت.
27. شرح ديوان الحماسة، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي(ت502هـ)، دار القلم، بيروت، د. ت.
28. شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي(ت421هـ)، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط1، دار الجبل، بيروت، 1411هـ/ 1991م.
29. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398هـ/ 1978م.
30. شرح شذور الذهب، محمد بن عبد المنعم الجوجري(ت 889هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور نوّاف بن جزاء الحارثي، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، 1424هـ/ 2004م.
31. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (ت672هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د. ت.
32. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت368هـ)،تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
33. شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ(ت646هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد بن عبد الله، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 1434هـ/2013م.
34. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ/1987م.
35. صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري(ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
36. العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط1، 1413هـ/1993م.
37. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق(ت381هـ)، تحقيق محمود محمد محمود نصّار، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429هـ/2008م.
38. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988 م.
39. الكنز في القراءات العشر، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي بن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين (ت741هـ)، تحقيق الدكتور خالد المشهداني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1425هـ/2004م.
40. اللامات، أبو القاسم الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق،1405هـ/1985م.
41. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبريّ(ت616هـ)، تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1416هـ/1995م.
42. اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت720هـ)،تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424هـ/2004م

43. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ/1994م.
44. مسند مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
45. معاني القرآن، أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ/1990م.
46. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ/1983م.
47. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ط1،عالم الكتب، بيروت، 1408هـ/1988م.
48. المعجم المفصل في شواهد العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية،1417هـ/1996م.
49. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ الرازيّ(ت395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.
50. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز، د.ت.
51. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين،ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1431هـ/2010م.
52. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت285هـ)،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1431هـ/2010م.
53. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ(ت905هـ)، تحقيق عبد الكريم مجاهد، ط1، الرسالة، بيروت، 1415هـ/1996م.
54. نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت581هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1412هـ/1992م.
55. النحو الوافي، عباس حسن، ط1، مكتبة المحمدي، بيروت، 1428هـ/2007م.
56. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري(ت833 هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
57. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري(ت215هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، بيروت، 1401هـ/1981م.
58. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1998م.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح

1. النقد النحويّ في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري(رسالة)، سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور علي عبيد جاسم العبيدي، كلية التربية – جامعة ديالى، 1427هـ/2006م.